

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٨٣٤

الثلاثاء، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٢/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أنغولا	السيد مارتينس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد ييسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1643609 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لقد وجهت إلي دعوة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الوضع المأساوي في حلب. فم منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، شهدنا القوات الحكومية السورية وحلفائها يسيطرون على مساحات واسعة من الأراضي في شرق حلب. وخلال الثماني والأربعين ساعة الأخيرة، شهدنا انهياراً شبه كامل لخطوط جبهة المعارضة المسلحة، ولم يترك لها ذلك سوى ٥ في المائة من أراضيها الأصلية في المدينة.

وجاء ذلك بعد مستويات من القصف وصفها الكثير من الشهود بأنها لم يسبق لها مثيل. واستمر سقوط القتلى والجرحى بين المدنيين بوتيرة وحشية مع تلقي الأمم المتحدة تقارير موثوق بها عن عشرات المدنيين الذين قتلوا إما جراء القصف المكثف أو عمليات الإعدام بإجراءات موجزة من قبل القوات الموالية للحكومة. لقد رأينا مقاطع فيديو مفرقة لأجساد تحترق في الشوارع، فيما يبدو بعد القصف الجوي. وقد تلقى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقارير عن مدنيين، بينهم نساء وأطفال، في أربعة أحياء يجري اعتقالهم وإعدامهم.

ومع تغير مواقع الخطوط الأمامية، اضطر المدنيون إلى الفرار عبر طرق خطيرة، فلم يأخذوا معهم شيئاً من ممتلكاتهم. وكثير من الأسر فقدت الاتصال مع بقية أفراد الأسرة داخل شرق حلب، بعد أن نزحوا أو أحرقوا بطاقات الاتصالات والهواتف النقالة خوفاً من العواقب التي قد يواجهونها إذا جرى اعتقالهم. وثمة مزاعم بشأن القبض على الشباب واحتجازهم، أو إرسلهم للقتال في صفوف القوات الحكومية. وتم بالفعل رصد عشرات الآلاف وهم يتدفقون على غرب حلب، وإن كان من المرجح أن آلافاً آخرين قد نزحوا دون أن يتم رصدهم أو تسجيلهم، ولكن ليست لدينا بيانات دقيقة بهذا الشأن.

وليس لدينا بيانات دقيقة أيضاً عن العدد المتبقي في الجيب الذي تسيطر عليه المعارضة في شرق حلب، لأن جميع كيانات الصحة والإدارة القادرة على حصر الأحياء والأموات، قد تلاشت في خضم حالة الفوضى. وفضلاً عن ذلك، فإن السلطات السورية دأبت على منعنا من التواجد على أرض الواقع للتحقق من صحة التقارير مباشرة. ولكن هذا لا يعني أن التقارير التي نتلقاها غير ذات مصداقية. ونحن واثقون من أن عدد المدنيين يقدر بالآلاف.

وفي غضون ذلك، أفادت وزارة الدفاع الروسية أمس أنها ساعدت أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المدنيين على مغادرة أحياء حلب الشرقية، من بينهم ٤٨٤ ٤٠ طفلاً، وأنها قدمت ٧٨ طناً من المساعدات الإنسانية للمشردين داخلياً. وأفادت أيضاً أن ٢١٥ ٢ من المسلحين ألقوا السلاح وغادروا شرق حلب، وأن الجيش الروسي ما زال مستمراً في إزالة الألغام في أحياء حلب الشرقية، وأنه انتهى من إزالة الألغام من أكثر من ٣١ هكتاراً من الهياكل الحضرية، فضلاً عن ١٨ كيلو متراً من الطرق.

وذكرت وزارة الدفاع الروسية أيضاً أنه لا وجود للمعارضة أو المنظمات الإنسانية أو أنصار حقوق الإنسان

الثلاثة الماضية، فإنه لم يفعل ذلك. ومنذ أيلول/سبتمبر، أخفق مجلس الأمن في اتخاذ ثلاثة مشاريع قرارات كانت ستمكن من تحقيق هدنة إنسانية وإجلاء المدنيين ودخول المعونات المنقذة للحياة.

لقد قلت من قبل أننا قد خذلنا جميعاً شعب سورية. إن مجلس الأمن لم يمارس مسؤوليته البارزة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. لن يغفر لنا التاريخ بسهولة، ولكن ذلك الفشل يدفعنا إلى بذل المزيد لتقديم تضامننا إلى السكان في حلب في هذه اللحظة.

والمهمة الفورية هي أن نبذل كل ما في وسعنا لوقف المذبحة. ومع اقتراب انتهاء معركة حلب، أدعو السلطات السورية وحلفاءها وروسيا وإيران، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وإلى القيام بما يلي: السماح على وجه السرعة للمدنيين المتبقين بالفرار من المنطقة، وتيسير وصول جميع الجهات الفاعلة الإنسانية وتقديم المساعدات البالغة الأهمية. يجب احترام قوانين الحرب وقوانين حقوق الإنسان العالمية.

وفي الأيام والساعات الأخيرة، يبدو أننا نشهد ما لا يقل عن جهود شاملة من الحكومة السورية وحلفائها لإنهاء النزاع الداخلي في البلد، من خلال انتصار عسكري شامل لا هوادة فيه. ولا أقبل البيانات التي أدلت بها مؤخرا الحكومة السورية ووزارة الدفاع الروسية بأنه لا توجد جماعات معارضة أو منظمات إنسانية في شرق حلب.

ولا يعني ذلك أنني أقلل من أهمية مكافحة الإرهاب أو الحاجة إلى مكافحة الوجود المؤكد لجهة النصر المدرجة في قائمة الجماعات الإرهابية في شرق حلب. وفي الواقع، أدمع ذلك وأوافق عليه، ولكن، كما قال مبعوثي الخاص، هل يجب أن يحدد وجود أقل من ألف مقاتل مصير عشرات وربما مئات الآلاف من المدنيين؟ السياق يهم أيضاً. لا أحد

في حلب، وأن شرق حلب كانت تحت السيطرة الكاملة للإرهابيين. وأشارت أيضاً إلى أن عدد المدنيين المحاصرين بـ ٢٥٠.٠٠٠ شخص مبالغ فيه، مؤكدة أن الإرهابيين كانوا يحتجزون أكثر من ١٠٠.٠٠٠ من المدنيين كدروع بشرية في شرق حلب وغادروها بمجرد أن أتيحت لهم الفرصة للقيام بذلك. كما أن مركز المصالحة الذي أقامه الاتحاد الروسي سجل أيضاً مزاعم بالتعذيب والإعدام، بحسب وصف السكان الفارين من شرق حلب.

ونفهم أن ثمة مفاوضات جارية بين الأطراف بتيسير من روسيا وتركيا لعقد ترتيب للإخلاء. ونحن ندعم تلك الجهود وعلى استعداد للمساعدة في التنفيذ والإشراف على هذا الاتفاق، الذي نفهم أنه ربما بات وشيكاً الآن. ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بإعطاء الأولوية لمر آمن لخروج المدنيين من شرق حلب والتأكد من أن أولئك الذين استسلموا أو أُلقي القبض عليهم يلقون معاملة إنسانية وما يتماشى مع القانون الدولي.

لقد أكد مجلس الأمن والدول الأعضاء مرارا على أهمية الإنذار والوقاية في وقت مبكر باعتبارهما يكتسيان أهمية حاسمة للتصدي للتحديات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولقد قدمت إنذارات كثيرة مبكرة إلى المجلس بشأن الحالة في حلب. وأبرزها حينما حذر مبعوثي الخاص مرارا على مدى الأشهر القليلة الماضية من إمكانية تدمير شرق حلب بنهاية العام إن لم تتخذ إجراءات عاجلة. واقترح إجراءات ملموسة لمعالجة الشواغل المتعلقة بجهة النصر دون المخاطرة بخسائر لا داعي لها في الأرواح أو تدمير أجزاء من إحدى أقدم المدن المأهولة بالسكان في العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لحث المجلس على اتخاذ إجراءات وقائية بشأن حلب. ولكن حينما أتيحت للمجلس فرص للقيام بذلك خلال الأشهر

مشاركة حقيقية من دون شروط مسبقة، عن طريق الأدوات السياسية التي نملكها بالفعل، بما في ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الإسبانية على موافقتكم على عقد جلسة اليوم الطارئة بناء على طلب فرنسا والمملكة المتحدة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية والتزامه.

بينما نتكلم، يحدث سيناريو أسوأ الافتراضات في حلب. ترتكب مذبحه المدنيين تحت سمع وبصر المجتمع الدولي. ووفقا للمعلومات التي حصلنا عليها، نفذت إعدامات بإجراءات موجزة في شوارع أحياء حلب الشرقية. ويجري قتل المدنيين، وفي بعض الأحيان حرقهم أحياء في منازلهم. وتتناثر جثث القتلى من المدنيين والأطفال في شوارع حلب.

والأسوأ أنه كان يمكن التنبؤ بذلك، كما سبق أن قلنا هنا. نحن جميعا على دراية بالأساليب الوحشية لنظام بشار الأسد. ونذكر تماما التجاهل الذي أبداه لأرواح المدنيين منذ بداية النزاع السوري. وكلنا نعلم جيدا ما يمكن أن يحدث في الساعات القليلة القادمة لنحو ١٢٠.٠٠٠ شخص لا يزالون محاصرين في شرق حلب، والذين، إن لم نفعل شيئا، يمكن أن يتعرضوا لوحشية قوات الأسد.

ووضع حد فوري للمجزرة أمر حاسم بصورة مطلقة من أجل السماح بإجلاء جميع المدنيين بموجب الحماية الدولية صوب الوجهة التي يختارونها والإذن الفوري ودون عوائق بدخول المساعدات الإنسانية. تلك هي الرسالة التي نقلتها فرنسا وشركاؤها خلال الاجتماع الذي عقده وزير الخارجية

يعارض أن مقاتلي جبهة النصرة موجودون حقا في حلب. ولكنهم موجودون أيضا بأعداد أكبر وتجمعات في أماكن أخرى في سورية. ولا يعرف أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام موجود في حلب، لكن يبدو أنه استغل تركيز الحكومة السورية وحلفائها على حلب ليشن هجوما في تدمر.

لن ينتهي النزاع السوري نتيجة لما يحدث على أرض المعركة في الأيام والأسابيع القادمة. لن يحل التقدم العسكري أزمة اللاجئين، ولن تكتمل هزيمة تنظيم الدولة وأيديولوجيته السامة حينما يتم تحرير الموصل والرقّة في نهاية المطاف. ما هذا إلا تمني.

في هذا الأسبوع، حذرنا الرئيس الكولومبي والحائز على جائزة نوبل للسلام خوان مانويل سانتوس من أن النصر في نهاية المطاف عن طريق القوة، حينما توجد بدائل لعدم استخدام العنف، ليس سوى هزيمة للبشرية ذاتها. في سورية يمكن أن تكون النتائج المترتبة عن نهج التجرد من الإنسانية هي التعجيل بزيادة تغذية نزعة التطرف وهو ما سيؤدي إلى تكرار القاعدة وتنظيم الدولة. كما من شأنه أن يبعث بإشارة مخيفة إلى الملايين الذين فروا من العنف بالفعل، مما سيجعل من حالة السكان اللاجئين السوريين حالة شبه دائمة ويمارس المزيد من الضغوط على المنطقة وعلى أوروبا.

لقد أكد المجلس مرارا أن عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري هي السبيل الوحيد لإيجاد حل مستدام لهذه النزاعات البائسة. حان الوقت ليتخذ المجلس إجراءات، وأن يجبر الآخرين على التصرف - وفقا لتلك الخطة. يجب أن تمثل حلب نهاية البحث عن انتصار عسكري، لا بداية للحملة العسكرية الأوسع في بلد عصفت به بالفعل، باعتراف الجميع، خمس سنوات من الحرب. يجب أن تعقب المعركة الحالية نهاية فورية للعنف من جانب جميع الأطراف ووصول المساعدات الإنسانية دون قيود عن طريق

اللجوء إلى استخدام حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية. وتلقت هذه المبادرة التي ستواصل فرنسا تشجيعها، الدعم بالفعل من حوالي ١٠٠ بلد. لا أريد أن أطيل، لكن في هذه الأوقات الرهيبة بالنسبة لحلب - المدينة التي شهدت العديد من الحضارات البارزة والتي تواجه الآن الهمجية - فإن فرنسا تدعو مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات، وبالتالي الاتحاد اللازم حول الأهداف المشتركة التي تقوم على أساس الحد الأدنى لمبدأ الإنسانية، الذي ذكره الأمين العام للتو. إن أرواح عشرات الآلاف من البشر في خطر. ولديهم بارقة أمل واحدة فقط، وهم يعتمدون علينا. لذلك، فلنتصرف.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بمبادرة من فرنسا والمملكة المتحدة.

هذا يوم حالك لسكان حلب، بالتأكيد أحلك أيام السنوات الخمس الماضية. إذ أعادت قوات الأسد، بدعمها روسيا وإيران، مرة أخرى تحديد مفهوم الرعب. فقد انتقلت من الحصار إلى الذبح.

اليوم، تلقت الأمم المتحدة تقارير تفيد بأن قوات موالية للحكومة تدخل المنازل في شرق حلب. إنهم ينتقلون من بيت إلى بيت يعدمون السكان على الفور. قتل ٨٢ شخصا، منهم ١٣ امرأة و ١١ طفلا. لم يكن أي منهم من الإرهابيين. وقد سمعنا تقارير تفيد بانتحار نساء كي لا يتعرضن للاغتصاب. وسمعنا تقارير عن حرق أشخاص وهم أحياء. وقد سمعنا تقارير تفيد باختفاء المئات من الرجال أثناء فرارهم من حلب التي سيطر عليها النظام.

وجميع هذه التقارير تستدعي للذاكرة أحلك الأيام في تاريخ الأمم المتحدة. عندما حدث ذلك من قبل، قلنا "لن يتكرر ذلك أبداً". حسنا، إنه يحدث مرة أخرى اليوم.

الفرنسي، السيد جان - مارك إيرو، في باريس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. إنها الرسالة التي نقلتها الجمعية العامة إلى العالم من خلال القرار ١٣٠/٧١، الذي اتخذ بأغلبية ساحقة قبل أيام قليلة. ومرة أخرى، تدعو فرنسا بقوة الذين لديهم القدرة على اتخاذ إجراءات، ولا سيما روسيا، إلى وضع نهاية فورية لسفك الدماء والاستجابة لحالة الطوارئ الإنسانية، وهي مرة أخرى حالة طوارئ مطلقة.

ولا يخطئ أحد: إن مأساة حلب ليست هي المسار المؤلم الذي يجب أن نتبعه كي نحقق في نهاية المطاف الاستقرار في سورية - ما يسمى العمل بسرعة وإعادة بناء سورية. كلا، ففي نهاية هذا السقوط في الهاوية، وهؤلاء الأطفال الذين شوهوا جراء القنابل ونتيجة الجوع، هناك وعد بصراع لا نهاية لها ستكون الجماعات الإرهابية هي المستفيد الأول منه. مأساة حلب - يجب علينا أن نعيد هذا مرارا وتكرارا - تؤجج تلقائيا تغذية نزعة التطرف، وبالتالي الإرهاب. إنها هدية للإرهابيين. ولذلك، فإن المقارنة بين حلب اليوم، وغيرنيكا خلال الحرب الأهلية الإسبانية تبدو أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن حلب هي بؤرة لأسوأ مأساة إنسانية في أوائل القرن الحادي والعشرين وثقب أسود يتلع ويدمر كل قيم الأمم المتحدة على السواء. وعلاوة على ذلك، فهي تحمل الوعد بمآسي فظيعة تالية.

أخيراً، أود أن أشدد على أن مأساة حلب لم تحدث بالصدفة. سنكون بحاجة إلى إنهاء العمليات التي جعلت هذا السقوط في الهاوية ممكناً. هذه المأساة هي نتيجة لوحشية البعض، وللتواطؤ الفعلي والاستخفاف الكامل بالآخرين، لكنها أيضاً نتيجة لقدرة كبير من الجبن واللامبالاة، ونتيجة - وعلينا التحلي بالشجاعة لقولها - لعجز المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ولتفادي هذا العجز الجماعي الذي نجد أنفسنا فيه، مما يشكك بشكل خطير في مصداقية مجلس الأمن، فقد اقترحت فرنسا بالاشتراك مع المكسيك، مبادرة تسمح بتعليق

المتمثلة في أننا سوف نحاسب أي شخص من أي جانب يرتكب جرائم حرب؛ وثالثاً، المساعدة في تحقيق السلام في سورية عبر الطريق الوحيد الممكن، وهو حل سياسي.

وتحت مرأى أنظار العالم، ينبغي أن نكون واضحين بشأن ما الذي سيحدث إذا لم يتحقق هذا. ستصبح حلب ذكرى - مدينة لا يعرفها سوى الموتى. في الأيام القادمة، سيقتل أو يختفي المئات، إن لم يكن الآلاف، فمصريهم مجهول. لكن سقوط حلب لن يكون انتصاراً للأسد. سيكون قد ضحى ببلده وحياة مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء لمجرد إبقاء قبضته على السلطة. كيف يمكنه أن يتوقع قيادة بلد دمره بلا رحمة؟ كيف له أن يتوقع توحيد بلد قام بنفسه بتقسيمه عمداً؟ لقد وصف طبيب من حلب ذلك على أفضل وجه في وقت سابق من هذا الشهر. فقال،

”لم يعط الأسد الناس في حلب سوى خيارين: إما العودة تحت سيطرته أو الموت جراء القصف. لن نعود مرة أخرى تحت سيطرة الأسد.“

إن الحرب لن تنتهي بسقوط حلب. الأسد لن يسيطر أبداً على قلوب وعقول الذين يصرخون من أجل الحرية. لن يسيطر سوى على ثلث سورية، وسيكون لدينا لتلك القوى الأجنبية التي تفضل مساعدته في تدمير بلده على مساعدة المجلس في إنقاذه.

المفارقة هي، أنه بينما ينفذون هذه الهجمات الوحشية باسم دحر الإرهاب، فإن الإرهابيين الحقيقيين، التهديد الحقيقي، هم الذين يعاودون الظهور في أماكن أخرى في سورية. فقد سقطت تدمر مرة أخرى هذا الأسبوع بيد داعش. إن تدمر الآن في قبضة جماعة لا ينافسها في تعطشها للدم سوى نظام الأسد. بدلا من قتالها، قام الأسد بتمكينها. لقد مكناها من خلال معاملة شعبه بوحشية بصورة ممنهجة ولا هوادة فيها.

يجب أن يكون هناك حماية للمدنيين؛ حتى الحروب لها قواعد. نحت نظام الأسد وروسيا وإيران على احترام هذه القواعد، بل وعلى احترام إرادة الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن والغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة. ونحث أولئك الذين اختاروا دعم الأسد على التفكير في الأمر مرة أخرى.

وكما أخبرنا الأمين العام من فوره، لقد أخفق مجلس الأمن. لقد أخفق لأن روسيا استخدمت حق النقض وأساءت استخدامه مرارا وتكرارا، حتى لمنع وقف لإطلاق النار لمدة سبعة أيام. ونطرح سؤالا على مَنْ دعموا الأسد وعرقلوا اتخاذ إجراءات في المجلس: كيف يمكنكم دعم هذه القسوة؟ كيف يمكنكم قبول هذه الإساءة لميثاق الأمم المتحدة الذي يضم كلمات نزع جميعا بأننا نتقيد بها؟ لذا، لتجدوا مجددا بوصلتكم الأخلاقية، لتجدوا مجددا إيمانكم بكرامة الفرد وقيمته. لتجدوا مجددا هذه الأشياء قبل فوات الأوان، ساعدونا على وضع حد للمعاناة.

نحن نعلم ما يلزم القيام به. يجب وقف الهجمات والقتل. لقد استمرت معاناة أولئك الذين تركوا في حلب لفترة طويلة جدا. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة في ادخال المعونات وإخراج المدنيين. لقد وافقت المعارضة على الخطة. لكن لكي تُنفذ، يجب على النظام وداعميه وضع الإنسانية أولا ومنح الأمم المتحدة الإذن المطلوب.

ستأتينا روسيا بحجج مختلفة هذا الصباح، لكنني آمل مخلصا، بالرغم من الاختلافات، أن تتمكن روسيا وغيرها في مجلس الأمن الذين عارضوا وقف إطلاق النار في الأسبوع الماضي، من الموافقة على الأقل على هذه الخطوات الأساسية: أولا، السماح بوصول الأمم المتحدة إلى شرق حلب حتى يتسنى لها رؤية الواقع في الميدان، وإدخال المعونة إلى من هم بحاجة إليها وحماية المدنيين؛ ثانيا، الانضمام إلى دعوتي اليوم

ومن الصعوبة البالغة بمكان الحصول على معلومات، بطبيعة الحال، واردة من المنطقة الصغيرة التي لا تزال تسيطر عليها المعارضة. وسنسمع ذلك بوصفه حجة وطريقة لإخفاء ما تقدمه لنا أشرطة الفيديو والمكالمات الهاتفية وغيرها من شهادة حية. وسنسمع الاحتجاج به، وأن من الصعب التحقق من ذلك.

إنه شيء متعمد. فنظام الأسد وروسيا، بمساندة إيران، باستخدامهما الميليشيات على أرض الواقع، فعلا كل ما يمكنها لعزل المدينة. وسنسمع مجلس الأمن "حسنا، إننا لا نعرف حقا. قد تكون المسألة مفارقة." ولكنهم يخفيان ما يحدث عن أعين العالم. وسيكون من السهل على محققين مستقلين الدخول، إلى جانب العاملين في تقديم والأغذية والرعاية الصحية وغيرها. وبدلا من ذلك، فإن الجناة يخفون إعتداءهم الوحشي عمدا عن أعين العالم. ولكن لننظر في العديد من الروايات التي خرجت، الكثير منها - روايات المستجيبين الأوائل التي تصف أصوات الأطفال من تحت أنقاض المباني المنهارة. ولا يوجد مستجيبون أوائل أو تترك معدات لانتشالهم، ولا يترك أطباء لعلاجهم. وتلقى الجثث في شوارع شرق حلب، لكن لا أحد يجرؤ على جمعها خوفا من التعرض للقصف أو إطلاق النار أو الموت أثناء ذلك. وتفيد التقارير بأن هناك حاليا ما يصل إلى ١٠٠ من الأطفال محاصرين في مبنى تحت إطلاق كثيف للنار. ومن الواضح أن هؤلاء الأطفال يجب أن يكونوا إرهابيين، لأن جميع من يعدمون، وجميع من يتعرضون للقصف بالبراميل المتفجرة، وجميع من هوجموا بغاز الكلور - سيبلغ أعضاء المجلس بأنهم جميعا إرهابيون، كل واحد منهم، حتى الرضع.

إن نظام بشار الأسد وروسيا وإيران والميليشيات المرتبطة بهم هم المسؤولون عن ما تصفه الأمم المتحدة بأنه انهيار الكامل للإنسانية. وهم لا يبدون أي رحمة، حتى الآن، بالرغم من استعدادهم السيطرة على الأراضي. وفي الساعات الـ ٢٤

إنه يزعم أنه يحارب الإرهاب. لو لم يكن الأمر شديد المساواة ومروعا للغاية، لكانت تلك المزاعم مدعاة للضحك.

لا يمكن للمجلس أن يغض الطرف عن هذا اليوم الأخطر في الصراع الأبشع في القرن الحادي والعشرين. لا يمكن تشييت انتباهنا بالإدعاءات الزائفة عن مكافحة الإرهاب. ليس بوسعنا ولا ينبغي لنا أن نسمح بأن يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب هذه. نحن ندين لسكان حلب، الأحياء والموتى، بكفالة أن تكون هناك مساهلة عن الفظائع التي يرتكبها الأسد وداعماء الروس والإيرانيون.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إليكم ما يحدث الآن في شرق حلب. إن السوريين المحاصرين بسبب القتال يوجهون نداءاتهم الأخيرة طلبا للمساعدة، أو يقولون وداعا. وترك طبيب يدعى محمد أبو رجب رسالة صوتية:

"هذا نداء استغاثة أخير موجه إلى العالم. أنقذوا حياة هؤلاء الأطفال والنساء والشيوخ. أنقذوهم. لم يبق أي أحد. إنكم قد لا تسمعون صوتنا بعد هذا."

وكتب مصور اسمه أمين الحلبي في فيسبوك، "إنني أنتظر الموت أو الأسر على يد نظام الأسد. فصلوا من أجلي وتذكرونا دائما." وقال معلم يدعى عبد الكافي الحامدو، "استطيع أن أغرد الآن، ولكن قد لا أقوم بذلك إلى الأبد. أرجوكم إنقاذ حياة ابنتي والآخرين. هذا النداء موجه من أحد الآباء." وأبلغ طبيب آخر صحفيا، "تذكر أنه كانت هناك مدينة تدعى حلب محاطة العالم من الخريطة والتاريخ."

هذا ما يحدث في شرق حلب. وهذا ما تقوم به دول أعضاء في الأمم المتحدة تجلس اليوم حول طاولة المجلس هذه. وهذا ما يفعل لسكان شرق حلب، لآباء ولأمهات ولأبناء ولبنات ولأشقاء وشقيقات، مثلنا جميعا نحن الموجودون هنا.

ولنظام الأسد وروسيا وإيران، الدول الأعضاء الثلاث التي تقف وراء الغزو ووراء المذابح في حلب، أقول إنهم يتحملون المسؤولية عن هذه الفظائع. وبرفضهم جهود الإجلاء التي تبذلها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإنهم يشيرون إلى تلك الميليشيات التي تذبح الأبرياء بمواصلة ما تقوم به. ولن يعفيهم إنكار الوقائع أو تشويشها، كما سيفعلون اليوم، بالقول إن الأعلى هو الأسفل والأبيض هو الأسود.

وحيث يوما ما تكون هناك مسألة كاملة عن الفظائع المرتكبة في هذا الاعتداء على حلب - وذلك اليوم سيأتي عاجلا أم آجلا - لن تكون تلك البلدان قادرة على القول إنها لم تكن تعلم بما حدث وإنها لم تكن متورطة. ونحن جميعا سنعلم بما حدث، وسنعلم جميعا أنهم كانوا متورطين.

وستنضم حلب إلى صفوف الحوادث في تاريخ العالم التي تحدد الشر الحديث وتثقل ضميرنا لعقود: وهي حلبجة ورواندا وسربرييتسا والآن حلب. ولنظام الأسد وروسيا وإيران، فإنني أقول إن قواتهم ووكلاءهم يرتكبون هذه الجرائم. فقد مكنت براميلهم المتفجرة ومدافع الهاون وغاراتهم الجوية الميليشيا في حلب من تطويق عشرات الآلاف من المدنيين بتشيديدها عليهم الخناق على الدوام. وهو خناقهم - الدول الثلاث الأعضاء في الأمم المتحدة التي تسهم في تضيق الخناق حول المدنيين. وينبغي أن يشعرهم بالعار. وبدلا من ذلك، فإن كل الظواهر تدل على أنه يشجعهم؛ وهم يخططون لاعتدائهم المقبل. فهل هم حقا عاجزون عن الشعور بالعار؟ وهل حرفيا لا يوجد أي شيء يمكن أن يشعرهم بالعار؟ وهل لا يوجد أي عمل من أعمال الوحشية المرتكبة ضد المدنيين، أو إعدام طفل يثير قلقهم أو يشعرهم بشيء من الخوف؟ هل يوجد أي شيء لا يكذبون بشأنه أو يبررونه؟

ولأعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أقول إن الهجمات المروعة التي نشهدها في حلب لن تتوقف إذا

الماضية وحدها، أفادت تقارير بأن القوات الموالية للأسد قتلت ما لا يقل عن ٨٢ مدنيا، بمن فيهم ١١ امرأة و ١٣ طفلا. وتفيد التقارير بأن تلك القوات تفتح المنازل وتعدم المدنيين على الفور، كما سمعنا. ووفقا لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تشارك الميليشيات الأجنبية، مثل حركة النجباء العراقية في عمليات القتل تلك. وحيث يتمكن المدنيون من كسر الحصار والعبور إلى الخطوط الأمامية، فإن وكالات الاستخبارات السورية تقوم بفرز الناس وإبعادهم، ربما لتضغط عليهم العصابات بغية إرسالهم إلى الخطوط الأمامية أو يحتمل إلى السجون نفسها التي نعلم أن نظام الأسد يقوم فيها بتعذيب الأشخاص المحتجزين لديه وإعدامهم.

وفي ضوء هذه التقارير، نشارك الآخرين - ولا سيما ما أورده الأمين العام في أحد نداءاته الأخيرة، بتحديد دعوتنا نظام الأسد وروسيا إلى وقف اعتداءاتهما على حلب - بغية حماية المدنيين. ونناشد روسيا والأسد السماح بدخول مراقبين دوليين محايدين إلى المدينة للإشراف على الإجلاء الآمن للأشخاص الذين يرغبون في المغادرة ولكنهم يشعرون بخوف مبرر من أنهم إذا حاولوا ستطلق عليهم النار في الشوارع أو ينقلون إلى أحد معسكرات الأسد للعمل القسري.

ويبدو أن نظام الأسد وروسيا مستميتان في الاستيلاء بالقوة على آخر شبر من حلب مهما كان عدد جثث الأبرياء المتراكمة في أعقابهما. ولكننا نواصل الإصرار على الرد على دعوة الأمم المتحدة إلى إتاحة إمكانية الوصول والإجلاء الآمن والمنظم، لأننا لسنا على استعداد لقبول ذبح الرجال والنساء والأطفال الأبرياء لمجرد أنه اتفق على أنهم يعيشون في منطقة نزاع. وتتطلب إنسانيتنا المشتركة وأمننا التقيد ببعض - أبسط - قواعد الحرب. والأمر متروك لكل واحد منا نحن الموجودون هنا للدفاع عن تلك القواعد.

وقد تدنوا بهذه الافتراءات إلى مستوى استخدام صور لأطفال. ولا نريد للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تُستخدم كأداة في هذه اللعبة الخبيثة.

وبالنسبة للترويكات الغربية التي دعت إلى عقد جلسة اليوم - والتي تكلمت بشكل متحذلق للغاية، فإني لا أريد أن أذكرها بالدور الذي قامت به في نشأة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) نتيجة الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق، ولا بالدور الذي اضطلعت به تلك البلدان الثلاثة في تفاقم الأزمة السورية، الأمر الذي أفضى إلى هذه العواقب المروعة وعودة ظهور المنظمات الإرهابية في سورية والعراق. وما أجده غريباً بصفة خاصة هو البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة، التي ألفت بيانها كما لو كانت الأم تيريزا. وينبغي لها أن تتذكر البلد الذي تمثله وسجله. وعندئذ فحسب يمكنها البدء بالتعبير عن آرائها من منطلق التفوق الأخلاقي. ودعونا نسأل: من المسؤول عن أي ذنب؟ ومن الملام؟ أعتقد أن الله هو من سيخبرنا في نهاية المطاف.

ويتعلق الجزء الثاني من بياني بالمعلومات. ومنذ مساء أمس، قامت السلطات السورية بفرض كامل سيطرتها على أكثر من ٩٨ في المائة من حلب. ولا يسيطر المتمردون المسلحون إلا على ثلاثة كيلومترات مربعة. وخلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، حرر الجيش السوري ١١ حياً آخر في شرق حلب. وفي الساعات الأربع والعشرين الماضية، انخفض عدد المناطق التي لا تزال تحت سيطرة المتمردين في حلب.

وتم إجلاء أكثر من ٩٦٧ ٧ من المدنيين، من بينهم أكثر من ٤٦٣ ٩ طفل، بمساعدة المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية. وقام نحو ٣٧٥ من المتمردين بوضع أسلحتهم وعبور الجزء الغربي من المدينة. ومنذ بداية العملية، تم إجلاء نحو ١١٠ ٠٠٠ من المدنيين من المدينة، بمن في ذلك ٤٤ ٣٦٧ طفل. وعاد

سقطت المدينة. فالنظام وحلفاؤه الروس لن يزدادوا إلا جرأة على تكرار أساليبهم للتجويع والاستسلام والذبح في أماكن أخرى. وسيكون هذا نموذجهم لمحاولة استعادة السيطرة على المدن والبلدات في جميع أنحاء سورية. ولن ينتهي الأمر بحلب، ولن يتم التركيز على الإرهابيين. فهو لم يكن كذلك إطلاقاً، وليس هناك أي دليل على أنه سيكون.

ومهما كان البلد بلد صغيراً، ومهما كان رأيه في السيادة، إذ كان يتفق معنا في الرأي الذي مفاده أن الإرهاب أحد الأسباب الفريدة على الأرض الذي يستحق المكافحة، فإن من الضروري أن نتحمل جميعاً مسؤوليتنا عن إدانة هذه الفظائع. لقد استمعنا للتو إلى الأمين العام يؤكد ذلك بوضوح. وعلينا أن نخبر المسؤولين بأن عليهم أن يتوقفوا. وليس هذا وقت للمزيد من المراوغة، ولممارسة الرقابة الذاتية، ولتجنب ذكر الأسماء، وللمجاملات الدبلوماسية من النوع الذي يمارس بصورة جيدة للغاية هنا في المجلس.

فقولوا من هو المسؤول عن ذلك. ووجهوا نداء إلى موسكو، وإلى طهران وإلى دمشق، بأن عليهم أن يتوقفوا. واستخدموا كل القنوات العامة والخاصة المتاحة واستفيدوا من أي شخص يعرف أي شخص. فلا تزال تعتمد على ذلك أرواح عشرات الآلاف من السوريين لا تزال في شرق حلب - بين ٣٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ شخص - ومئات الآلاف الآخرين المحاصرين في جميع أنحاء البلد.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
سيكون بياني مؤلفاً من أربعة أجزاء صغيرة.

الجزء الأول هو أن تلك الدعاية والتضليل والحرب النفسية ليست مفاهيم جديدة. وهناك مفهوم جديد، أدى إلى تفاقمه ما نشهده في النزاع السوري، هو انتشار الأخبار المفبركة.

لم يكتفوا بمواصلة الأعمال العدائية ضد القوات الحكومية - قاتلين إهم يفضلون الموت على الاستسلام - بل إهم يقومون أيضا بقصف الأحياء السكنية في حلب على نحو منتظم، مما يؤدي إلى قتل المدنيين الأبرياء من النساء والأطفال والمسنين. والأكثر من ذلك إهم أعاقوا كل فرصة لمغادرة المدنيين للمناطق الخاضعة لسيطرة المقاتلين. وأطلقوا النار على المدنيين الذين كانوا يحاولون الخروج صوب الجزء الغربي من المدينة. وتؤكد هذه الحقيقة شهادات العديد من الشهود، بما في ذلك شهادات أدلى بها موظفون في الوكالات الدولية العاملة في المجال الإنساني.

وفيما يتعلق بالاعتقالات الجماعية للنشطاء المدنيين وحالات اختفائهم والانتقام الدموي منهم، فليس لدينا أي معلومات تثبت ذلك. وقد اتصلنا قبل ساعة بسفارتنا في دمشق، التي اتصلت بالسلطات السورية وقائد الجيش الروسي في سورية، وقد نفوا هذه المعلومات بشكل قاطع. وبطبيعة الحال، فإن المقاتلين الذين يغادرون المدينة المحاصرة تم التأكد من احتمال ضلوعهم في ارتكاب جرائم، بما في ذلك فضلا عن هجمات على مستشفى ميداني روسي. ونعتقد أنه في هذه الحالة، فإن هناك ما يبرر التدابير المتخذة لأننا نتعامل مع الإرهابيين الأوغاد من جبهة النصرة، وأوغاد نور الدين التركي وغيرها من العصابات.

ومع ذلك، أود أن أؤكد بشكل خاص على أن الغالبية العظمى من الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة غير المشروعة الذين سلموا أنفسهم للسلطات السورية بعد العفو عادوا إلى أسرهم بعد استكمال الإجراءات المطلوبة. وفي الساعات القليلة القادمة، سينتهي أهم جانب من جوانب التراع، والذي يتمثل في عملية مكافحة الإرهاب في حلب. وجميع المقاتلين، إلى جانب أفراد أسرهم والمصابين، يستخدمون حاليا الممرات المتفق عليها متجهين صوب الوجهات التي اختاروها

أكثر من ٧٠٠٠ من المدنيين إلى ديارهم في المناطق المحررة من الجزء الغربي من مدينة حلب.

وتم اتخاذ ثلاثة إجراءات إنسانية في الأربع وعشرين ساعة الماضية، تلقى خلالها المدنيون الموجودون في مأو مؤقتة في شرق حلب إمدادات إنسانية. وفي حي العزيزية وحي الشيخ مقصود، تم إيصال ما يقارب طن من الإمدادات. وفي المليحة، وصل حوالي ١,٥ طن من الإمدادات. وبالنسبة للمدنيين الذين يغادرون مناطق حلب الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير المشروعة، فإنه يجري تقديم وجبات غذائية ساخنة وإمدادات خاصة بالطوارئ لهم.

وفي الساعات الأربع والعشرين الماضية، جرى تطهير منطقة تبلغ مساحتها ما مجموعه ١٦ هكتارا من الألغام، وإزالة الأجهزة المتفجرة المرتجلة من ٤٨ مبنى، بما في ذلك خمس مدارس ودار للمسنين، ومتره، وكذلك على امتداد ٢,٥ كيلومترا من الطرق. وفي الساعات الأربع والعشرين الماضية، قام خبراء المفرقات الروس بإبطال مفعول ما يزيد على ١٢٠٠ من الأجهزة المتفجرة وتفكيكها في المناطق المحررة من شرق حلب. ونتائج مسح للمناطق المحررة أنجزه خبراء المفرقات الروس التابعين للمركز الدولي لمكافحة الألغام لم تكشف بعد عن أي مستشفى أو مدرسة استخدمها المقاتلون لذلك الغرض.. ولا تزال هناك العديد من الألغام المسلحة في المباني العامة والمدارس التي كان المتمردون يستخدمونها كمراكز لتخزين المتفجرات أو مقار لمحاكم الشريعة أو أماكن لاجتماع المقاتلين أو مصانع لإنتاج صواريخ محلية الصنع.

سأنتقل إلى الجزء الثالث من بياني، مستعينا بأحدث المعلومات. يعكف الجيش السوري في الوقت الراهن على استكمال تحرير حلب من الجماعات المسلحة المتطرفة، بما في ذلك الإرهابيون من جبهة النصرة، الذين رفضوا في السابق مغادرة المدينة من خلال الطرق الآمنة. وعلاوة على ذلك، فإنهم

وجميع مقار المعرضة وأسلفتها الإرهابيين تم تحديدها في المدارس والمساجد والمستشفيات. وتم جمع آلاف من شهادات الشهود على تعذيب المتمردين للمدنيين وأعدامهم خارج نطاق القانون وترهيبهم. ونأمل أن تتوافر الشجاعة والموضوعية لدى محاورينا للإبلاغ عن ذلك. ونأمل أن تتحلى الأمانة العامة بالشجاعة والموضوعية لذكر ذلك كله والإبلاغ عنه وألا تحاول إلقاء اللوم بصورة متحيزة على الحكومة السورية ومن يدعمونها - كما قيل هنا - بمن في ذلك روسيا. وأولئك الذين يقولون ذلك يحمون الإرهابيين. وقد قلنا منذ وقت طويل أنه ليس من المقبول أن يتكلم مسؤولو الأمانة العامة عن الإرهابيين كما لو كانوا مجرد بعض تفاصيل التراعات في سورية والعراق. إنهم ليسوا مجرد تفاصيل. بل هم حقيقة رئيسية، وفقاً لتفسير قرارات مجلس الأمن.

وبشأن عدم اضطلاع مجلس الأمن بدوره، أستمحكم العذر أن أختلف مع ذلك. فقد اتخذ المجلس القرار الأساسي ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وليس ذنبنا أن بعض الدول لا تزال تحاول السعي إلى تحقيق الرضا في ساحة المعركة بينما تقي على الوهم المتعلق بإمكانية تغيير الأنظمة في دمشق. فلنعد إلى العمل السليم ولننفذ على نحو صحيح قرارات مجلس الأمن التي قد تؤدي فعلياً إلى تسوية الأزمة في سورية.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل ثلاثة وعشرين عاماً، جلست خلف سفير بلدي بينما كان مجلس الأمن يناقش الحالة في رواندا. وكانت أفطع تجربة. وفيما كنت أستعد للقدوم هنا لتولي منصبي هذه المرة، كنت في كثير من الأحيان أتلقى أسئلة من زملائي: أي لحظة ستكون لحظة رواندا بالنسبة لك؟ وأعتقد أنها ربما حانت. في ذلك الحين، كما الآن، كانت هناك تقارير ماثقة ترد عن الفظائع التي ترتكب. وفي ذلك الحين، كما الآن، كان هناك شخص

طوعاً، بما في ذلك تجاه إدلب. وعند نقاط التفتيش، يعمل ضباط من المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة.

وفيما يتعلق بالاعتقالات التعسفية أو الانتهاكات الأخرى للاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الجماعات المسلحة غير المشروعة، فإن الجيش الروسي لم يُبلغ عن وقوع أي انتهاكات من هذا القبيل. وعلاوة على ذلك، يمكن التأكد من هذه المعلومات من ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الموجودين حالياً في حلب، وكذلك من جميع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ومقرها في حلب، والتي يرأسها المنسق المقيم.

وأخيراً، فإننا نقوم بالرد على جميع المخاطبات المرسلة إلينا، بما في ذلك من وفد الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالتقارير المزعومة عن بعض التجاوزات أو الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وسأتلو نص رد ممثلنا العسكري في جنيف على رسالة تلقاها من يان إيغلاند، وهو، كما يعلم المجلس، المستشار الخاص الأقدم المعني بالشؤون الإنسانية لستافان دي ميستورا. وفيما يلي نص الرد:

”بعد أن تلقينا بلاغاً عن حالات سوء معاملة من جانب القوات الحكومية للمدنيين في شرق حلب، بدأ مركز المصالحة الروسي تحقيقاً فورياً في هذه الاتهامات“.

وبالأمس واليوم، زار ضباط روس جميع المناطق المحررة. وتحدثوا مع القادة والمدنيين. ولم يتم اكتشاف أي بلاغ عن سوء المعاملة أو انتهاك القانون الدولي الإنساني ضد المدنيين في شرق حلب. وتفتقر الحوادث التي لا نهاية لها المذكورة للتو إلى المصدقية. وفي الوقت نفسه، تم الكشف عن وقائع ذات صلة بالجرائم التي ارتكبتها الإرهابيون. ففي حي الراشدين، عُثر على جثث أشخاص أعدموا عندما كانوا يحاولون مغادرة المدينة. وفي منطقة الأنصاري مشد، تم الكشف عن تلغيم مدارس ومستشفيات. وفي حي أنصاري سرك، تم جمع وثائق تتعلق بأحكام أصدرتها إحدى محاكم الشريعة ضد مدنيين.

لأن أحد الأعضاء الدائمين استخدم حق النقض لمنع إجراءات المجلس لمعالجة الأزمة الإنسانية الخطيرة. وهذا النقض، في رأينا، يُخالف الروح المتأصلة في الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة، التي نعمل جميعاً بموجبها. وهي محاولة ساخرة لاستخدام حكم للنهوض بالأهداف العسكرية لأحد المشاركين في النزاع.

لقد جاء الأمين العام إلينا في هذا الاجتماع العاجل وقال إن علينا أن نعمل، علينا أن نفعل شيئاً لمعالجة هذه الحالة. إننا نحث روسيا، ونحث إيران، ونحث سورية على العمل معنا. ولن يتسنى لنا إلا التركيز على ما هو حالي الآن. ولكن إنقاذ الأرواح يجب أن يكون محور اهتمامنا. إننا بحاجة إلى إيصال الأمم المتحدة إلى الميدان. ونحن بحاجة إلى جعل الأمم المتحدة قادرة على مساعدة الناس - أن يُسمح لأولئك الذين يريدون المغادرة بالمغادرة وأن يحصل أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية عليها عندما يستطيعون.

ونعلم بطبيعة الحال أن استعادة السلام والاستقرار في نهاية المطاف لا تكون إلا من خلال العودة إلى الحوار والمصالحة والتغيير السياسي الهادف. ولكن هذه الأشياء تبدو الآن بعيدة جداً. ودعونا، في الوقت الحاضر، نركز على ما ينبغي القيام به في الساعات الحالية.

السيد بيلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تشعر أوكرانيا بالجزع إزاء التقارير عن الفظائع الجماعية وحملات مطاردة الأشخاص التي أطلقها النظام السوري وشركاؤه في الجريمة. ما عليكم إلا الاستماع إلى أولئك السوريين العالقين في حلب الذين يصرخون:

”نحن جميعاً نصلي لتهطل الأمطار. فعندما تُمطر، لا تستطيع الطائرات أن تخلق ويتوقف القصف لفترة وجيزة.“

يجلس إلى الطاولة، من أطراف النزاع، لديه رأيه الخاص. ولكن الحقيقة توضح في النهاية.

وأنا أختار تصديق الأمين العام عندما يأتي إلى المجلس ويخبرنا أن هناك تقارير موثوقة عن الفظائع التي تُرتكب. وأختار تصديق الأمين العام والأشخاص العاملين لديه عندما يقولون إن المسألة ليست إرهاباً، بل هي أعمال همجية.

كان هذا سيناريو علقنا آمالنا باستماتة على أن نتفاداه عندما عملنا مع مصر وإسبانيا لمحاولة اعتماد مشروع قرار للمجلس لوقف العنف وتوفير الوصول المنظم للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني من أجل دعم احتياجات المدينة المحاصرة. وقد قدمنا نفس النداء في مشاورات الأسبوع الماضي عندما توصلنا إلى نوع من الاتفاق بشأن ما قد يمكننا قوله لوسائل الإعلام، فيما عدا أن النقطة الهامة الوحيدة التي طلبناها - أن الأمم المتحدة يجب أن تشارك في الوصول وفي ترتيبات الإحلاء - لم تسمح لنا بها روسيا. وهذه هي المشكلة التي لدينا اليوم. الأمم المتحدة ليست في الميدان. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتحقق من الوقائع. ولذلك لا فائدة من العودة وإخبارنا بأنكم قمتم بجميع هذه التقارير والتحقيقات، لأنه لا يوجد أحد هناك ليتحقق مما تفعلون.

إن الأساليب التي تُستخدم في شرق حلب تخالف أبسط أسس الإنسانية. وهذه الأساليب القصيرة الأجل لا تفيد شيئاً في مكافحة الإرهاب. فهي تغذي التطرف وتجعل السلام أكثر بعداً بدلاً من التعجيل بإنهاء الحرب.

ونحن نشاطر الأمين العام في انتقاداته الموجهة لعجز المجلس عن التصرف. ولقد وجهنا الانتباه إلى حالات العجز تلك مراراً وتكراراً على مدى الأشهر الماضية. وحاولنا معالجة ذلك الفشل من خلال طرح مشاريع قرارات لمعالجة المسألة. وقد فشلنا. لقد فشلنا. وأحد معاني ذلك أنه فشل جماعي للمجلس بأكمله. ولكن بمعنى آخر، إنه فشل محدد

الدولة الإسلامية في العراق والشام مرة أخرى تأكيد وجوده. وتظهر صورة قبيحة. ففي حين يجري قصف قوات المعارضة باستمرار وبلا رحمة بكامل القوة العسكرية التي حشدتها بشار الأسد، بمساعدة حلفائه، لا يكاد تنظيم داعش يواجه أي مقاومة في طريقه لاستعادة تدمر.

وهذا يثير السؤال التالي: ما هي الأولويات الحقيقية لدمشق وحلفائها؟ ومتى يوضع نفس القدر من التفاني الموجه إلى قوات المعارضة في خوض القتال ضد قوات تنظيم الدولة الإسلامية؟ لقد بات واضحاً الآن أن النظام السوري وروسيا قد اختارا حل النزاع السوري عسكرياً. ولا يسعني أن أذكر عدد المرات التي كرر فيها وفد بلدي ذلك. وبدلاً من وقف الأعمال العدائية في حلب، تستخدم روسيا والنظام السوري سياسة الأرض المحروقة على طراز غروزي. وعليهما أن يواجهوا العدالة على جرائمهما، وعلى ما يأتي بعد ذلك من حيث العواقب الخطيرة لهذه الأعمال الوحشية.

إن الكلمات لا تكفي لوصف حجم الجرائم المرتكبة في حلب. وسيكون التاريخ هو الحكم. وأنا على يقين من أنه سيأتي يوم يجلس فيه النظام السوري والمتواطئون معه في قاعة مختلفة في ظل ظروف مختلفة، يواجهون المحاكمة على جميع ما قاموا به.

وندعو مرة أخرى - وآمل أن يكون ذلك بصوت واحد - إلى فرض وقف مستدام لإطلاق النار في حلب لإتاحة الإخلاء الآمن للضعفاء والمصابين من أنقاض حلب. ونؤكد مرة أخرى إلزام جميع الأطراف على أرض الواقع بحماية المدنيين والتقييد بالقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

فهل هذا مزور، حسب السفير الروسي؟ إن الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء يتدفقون إلى المنطقة التي لا تزال خارج سيطرة النظام. وهناك آلاف محشورون على قطعة أرض مساحتها حوالي ستة كيلومترات مربعة. يصل الناس وهم يجرون معهم ثلاثة أو أربعة أطفال، فراراً من المجازر الوحشية.

يقول النظام السوري إنه قد فتح ممراً للناس تجاه ما يسمى السلامة. ولكن السكان المدنيين المحليين يفضلون مواجهة القنابل والظروف القاسية بدلاً من أذرع الحكومة المفتوحة لترحب بهم. وحقيقة أن الجيش السوري قتل بالفعل نصف مليون من شعبه هي بالفعل رادع كبير. ربما لا يمكن أن تبدو الأمور أبشع مما هي عليه. وأساء ما في الأمر هو أن هذا ليس أمراً لم يتوقعه أحد، أو لم يمكن منعه. كان واضحاً تماماً منذ البداية ما ستفعله قوات النظام السوري والمليشيات بسكان مدينة حلب ما إن تستولي على المدينة. وكان من الواضح تماماً منذ البداية أن العنف الطائفي والذبح سيحدثان.

وهذا هو السبب في أن أعضاء مجلس الأمن حاولوا مرتين في الشهرين الماضيين تجنب هذا المسار للأحداث. ولكن جميع تلك الجهود تحطمت أمام الموقف اللامسؤول لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس، وهو الاتحاد الروسي. ونجد أن كلمات السيد يان إيغلاند تذهب مباشرة إلى المغزى:

”يجب مساءلة الحكومتين السورية والروسية عن الفظائع التي ارتكبتها المليشيات الموالية للرئيس بشار الأسد في حلب“.

هل هذا مزيف أيضاً، لمجرد أن الجيش الروسي لم يؤكد - وهو بطبيعة الحال من أكثر الناس أهلاً للثقة في العالم؟

وإلى جانب المعاناة التي لا يمكن تصورها للأشخاص الفارين من الهجمة الجارية في حلب، يجب علينا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار التطورات المقلقة حول تدمر، حيث يُحاول تنظيم

الإرهابيون أقوياء للغاية في سورية. ونؤكد مجدداً على أن الحل الوحيد الممكن في الوقت الراهن يرتكز بفرض وقف إطلاق نار فوري وغير مشروط في حلب وفي سائر أنحاء سورية، الأمر الذي سيمكن مئات الآلاف من السوريين من الحصول الفوري على المعونة الإنسانية وسيمكن من إجراء مفاوضات، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي أوشك على إتمام عام على اعتماده. ويجب أن نضمن ألا تسود الغطرسة ونشوة النصر على أساس الانتصارات العسكرية الزائلة. ويجب أن نستمع إلى الأعضاء والمبعوث الخاص، ويجب أن نقوم بالتفاوض.

السيد مارتيتز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نود أولاً أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأن نعرب عن تضامننا مع جهوده الرامية إلى وقف جميع الفظائع التي ترتكب في مدينة حلب ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

إن من مسؤوليتنا الجماعية أن نكفل تجنب جميع أطراف النزاع استهداف المدنيين، وتقيدها بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. لقد عانت حلب بما فيه الكفاية، وبخاصة سكانها المدنيين. وثمة مهمة صعبة مقبلة أمام الحكومة والمعارضة سوف تقتضي قدراً كبيراً من الحوار والتنسيق إذا أريد للمدنيين المحاصرين بين قواهما أن يكونوا بمنأى عن الموت والمعاناة. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله وقف المذابح في حلب وبدء التحرك نحو إيجاد حل سياسي. ونحث الأطراف بقوة على اختيار طريق الحوار بدلاً من العنف، بما في ذلك احتجاز المقاتلين، فضلاً عن المدنيين، وتعذيبهم وقتلهم.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، التي أخبرتنا أن إنهاء شرق حلب ليس مجرد تهديد بل حقيقة يجري الاضطلاع بها في تجاهل تام لحياة الأبرياء.

للأسف، ورغم تكثيف تواتر الاجتماعات في مجلس الأمن، وفي الآونة الأخيرة في الجمعية العامة، بشأن الحالة في سورية فإننا ما زلنا نشهد - أسبوعاً بعد أسبوع، ويوماً بعد يوم، وحتى من ساعة إلى ساعة - دوامة مفعجة تبدو لا نهاية لها. إن أحدث تقارير الأمم المتحدة بشأن الحالة في حلب مروعة. علمنا أولاً بأن مئات الرجال والنساء والأطفال في شرق حلب ربما اختفوا بعد أن تم إجلأؤهم. ويقال لنا اليوم إن الإعدامات بإجراءات موجزة تجري في نفس الجزء من المدينة وأن القناصة يقتلون عشرات المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في الشوارع وحتى في منازلهم.

ويبدو أن كل هذا يُظهر أننا نواجه نهاية معركة السيطرة على حلب. لكن السؤال الذي يجب طرحه: ما هو الثمن؟ كم من المدنيين الأبرياء دفعوا أرواحهم ثمناً في الحرب ضد الإرهاب؟ كم عدد الجثث تحت أنقاض القصف المكثف؟ ربما لن نعرف أبداً.

إن ما نعرفه بالتأكيد هو أن الغالبية العظمى من الأطفال والأمهات والعمال والمسنين الذين لقوا حتفهم لم يكونوا إرهابيين. وقد قمنا ببحث أطراف النزاع على الامتناع عن مواصلة ارتكاب هذه الفظائع. فكل شيء يشير إلى أن المسؤولية عن الوقائع الأخيرة تقع على عاتق القوات السورية وحلفائها. ولنكن واضحين: لقد دُمرت سورية، ولا يمكن حل هذه الأزمة عسكرياً. والمفاوضات بين جميع الأطراف هي السبيل الوحيد للخروج من المأزق. ويجب أن يُحاسب جميع أطراف النزاع على جرائمهم. فلن يؤدي الإفلات من العقاب إلا إلى تشجيعهم على الاستمرار في هذه الأعمال الوحشية.

إن جلسة اليوم تركز على حلب، إلا أن أوروغواي تشعر بقلق بالغ إزاء التقدم الذي أحرزته الجماعات الإرهابية في الأسبوع الماضي، ولا سيما في تدمر، حيث استعاد مقاتلو داعش السيطرة على العشرات من المدنيين وقتلوه. فلا يزال

أو إعدام بإجراءات موجزة، ولا سيما للمدنيين، وخاصة النساء والأطفال. ثانياً، يجب أن تيسر الوصول الفوري وغير المقيد للمساعدة الإنسانية والأفراد إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها الفعلية، والمشاركة في حوار سياسي شامل للجميع، مع التركيز على تحقيق المصالحة الوطنية. ونعتقد أن هذا هو الحد الأدنى من الخطوات اللازمة لاستعادة الهدوء والاستقرار، وهو ما ذكرت الحكومة نفسها أنه أحد أهدافها الرئيسية.

وكما قال الأمين العام، يجب معالجة التطلعات المشروعة وتطلعات الأطراف المعارضة لدمشق بطريقة سلمية من خلال حوار ومشاركة على نحو بناء، وليس ببدء مرحلة أخرى من العمليات العسكرية.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

لا تزال الصين تشعر بالقلق العميق إزاء الحالة في مختلف المناطق في سورية، بما فيها حلب، وتود أن تعرب عن عميق تعاطفها مع الشعب السوري، الذي عانى بؤساً شديدا جراء النزاع هناك.

إن الطريقة التي تطورت بها الحالة في سورية تمثل نتيجة التفاعل بين مجموعة من العوامل ذات الأبعاد العديدة. وينبغي للمجتمع الدولي التفكير بعمق في الأسباب الكامنة للحالة واتخاذ تدابير متضافرة ترمي إلى التوصل لحل شامل وعادل ومناسب. فتعقيد الظروف الراهنة وحساسيتها تجعل من المهم التأكد من عدم انحراف المجتمع الدولي عن المسار الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق هدفنا الأسمى المتمثل في السعي لإيجاد تسوية سياسية. وينبغي أن نعمل معا لدفع الأزمة السورية للعودة إلى طريق الحوار والتشاور، بهدف التوصل إلى حل دائم للحرب والفوضى في أسرع وقت ممكن. وينبغي لأي جهود من جانب المجتمع الدولي أن تشجع الجهود المبذولة في جميع المسارات الأربعة ذات الصلة، وهي: استعادة وقف

لقد أبلغ المجلس، في الأسبوع الماضي، أنه سيتم وقف الهجمات الجوية من جانب واحد، وأن العمليات العسكرية في الميدان في شرق حلب سوف تتوقف للتمكن من إجراء عمليات الإجلاء الطبي وفصل مقاتلي المعارضة المسلحة عن الجماعات الإرهابية. ولكن الهجوم الوحشي بدأ مرة أخرى قبل أن تصل أي مساعدة جدية. ونحن مضطرون إلى التساؤل عن الغرض أو القصد من وراء الهدنة التي أعلن عنها.

ويساورنا قلق عميق إزاء تقارير الأمم المتحدة عن عمليات قتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، خارج نطاق القضاء أثناء الهجمات في الميدان، التي بلغت ٨٢ عملية قتل يوم أمس وحده. فما هي الجرائم التي ربما يكون قد ارتكبها هؤلاء الأطفال ليتم إعدامهم بإجراءات موجزة على يد الميليشيات الموالية للحكومة في منازلهم؟ وبالإضافة إلى أولئك الذين أعدموا بلا رحمة، فقد أبلغت اليونيسيف عن أن هناك أكثر من ١٠٠ طفل غير مصحوبين بذويهم أو فُصلوا عنهم محاصرين في المباني في شرق حلب تحت الهجوم العنيف. يجب أن تتوقف الهجمات. ويجب إنقاذ الأطفال وحمايتهم.

وفي ظل وقوف شرق حلب على حافة الدمار الكامل، يجب أن يستخدم أصحاب النفوذ تأثيرهم على أطراف النزاع لوقف إعدام المدنيين بإجراءات موجزة هناك. فأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون محاصرين هناك، ونؤيد بقوة طلب الأمم المتحدة لفرض وقف عاجل لإطلاق النار بغية التمكن من إجلائهم. إن مصير المدنيين الأبرياء مسؤولية القوات التي تحقق تقدما.

ونظرا لسيطرة قوات الحكومة السورية الوشيكة على شرق حلب، نتوقع أن تتخذ الحكومة خطوات فورية لتنفيذ التدابير التالية. أولا، يجب أن تطالب قواتها بممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واحترام مبادئ التمييز والتناسب، والامتناع عن أي استهداف أو إعدام خارج نطاق القضاء

استناداً إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد كان أمراً مجدياً أن المجلس تمكن على الأقل من الاتفاق على هذا الرأي بشأن سورية للمرة الأولى منذ وقت طويل. وكان جوهر الرسالة أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. فقد أصاب هذا الصراع الطويل الأمد الشعب السوري بجروح عميقة، جسدياً ونفسياً. والكراهية تهيئ التربة للتطرف، بما لا يفيد أحداً.

واليوم، يجب على المجلس أن يفكر في الشعب السوري قبل أي شيء. ولا بد من وقف الأعمال العدائية فوراً، إلى جانب تقديم المعونة الإنسانية والنهوض بالعملية السياسية. ويجب علينا أن نثبت، بالأقوال لا بالأفعال، أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن الشعب السوري حتى في هذه اللحظات المريعة.

السيد مصطفى (مصر): تتكرر جلسائنا أمام مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الأزمة السورية خلال الأشهر القليلة الماضية بلا جدوى حقيقية. مشروعات قرارات وبيانات ودعوات وجدل لا ينتهي، بينما يظل الشعب السوري يعاني تحت وطأة هذا الصراع الدموي اللاإنساني. يستمر هذا الصراع رغم إدراكنا جميعاً أن التسوية ممكنة إذا توفرت النوايا الحسنة، يضيع الوقت وتهدر الأرواح سدى، رغم أن قرار الحسم تمتلكه الأطراف المباشرة وغير المباشرة المشاركة في تلك الحرب الضروس، ورغم أن مرجعيات المجلس واضحة فيما يتعلق بكيفية وقف نزيف الدماء، لا سيما من خلال تنفيذ قرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

تتكرر اللحظات التي نتصور فيها أن الأطراف المتصارعة ستدرك أنه لا طائل من هذا الصراع، وأنه قد حان الوقت لنواجه أنفسنا بالحقائق، إلا أننا نفاجأ في كل مرة بأن حالة الشحن السياسي والعسكري ما زالت تفوق الرغبة في التسوية، وما زالت تتجاهل وضعاً إنسانياً هو الأسوأ في تاريخنا الحديث، وتغض الطرف عن حقيقة تحول الأراضي السورية لمرتع للإرهابيين والمرترقة وحقيقة تمزقها بين اللاعبين من غير

إطلاق النار، واستئناف المحادثات السياسية، وإعادة إرساء الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب، وتقديم المعونة الإنسانية. وينبغي دعم الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها الكيان الرئيسي للعمل في مجال المساعي الحميدة، واستئناف محادثات جنيف دون تأخير.

إن مكافحة الإرهاب جزء لا يتجزأ من حل المسألة السورية. وما برحت منظمة الدولة الإسلامية الإرهابية تشن مؤخراً هجمات متكررة، ويتنامى خطر أن تصبح تلك القوى الإرهابية أكثر قوة وانتشاراً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمنح الأولوية لمكافحة القوى الإرهابية على الأراضي السورية، وتعزيز تنسيق جهوده المبذولة لمكافحة الإرهاب، والتمسك بالمعايير الموحدة، والوقوف بحزم ضد الدولة الإسلامية وكل جماعة أخرى حدد مجلس الأمن أنها جماعة إرهابية. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للدفع من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية في أقرب وقت ممكن.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تتشاطر اليابان تماماً قلق المجتمع الدولي البالغ إزاء تردي الحالة الإنسانية في حلب، وتعتقد أنها تتطلب استجابة عاجلة. فقد تم الإبلاغ عن وجود أكثر من ٨٠.٠٠٠ من المشردين داخلياً في ظروف عصبية للغاية في ظل الطقس الممطر والباردة للغاية.

ومن المهم للغاية أن المجلس قد عقد جلسة اليوم بشأن هذه المسألة. ويجب علينا اتخاذ إجراءات لمساعدة المدنيين السوريين. وقد أدلى الأمين العام ببيان واضح جداً اليوم؛ إن الأمم المتحدة تؤكد الالتزام بحماية المدنيين والتقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وذلك بصفة خاصة هو مسؤولية الحكومة السورية، وحلفائها، إذ تواصل أعمالها العسكرية في حلب.

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، اتفق المجلس في الرأي بشأن أمرين: الإنسانية أولاً، وأنه يجب علينا تعزيز العملية السياسية

بحسم من قبل مجلس الأمن وأجهزته المعنية بمكافحة الإرهاب، لا سيما لجنة الجزاءات المنشأة وفقا للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وكذلك من قبل الفريق الدولي لدعم سورية.

ثالثا، إن الحرب بالوكالة والتدخلات الأجنبية في سورية يجب أن تتوقف، ويجب أن يعود للسوريين حقهم في صياغة مستقبلهم وتحقيق طموحهم في بلد ديمقراطي موحد مستقر يراعي حقوق الإنسان والمساواة بين مختلف الانتماءات والتوجهات.

رابعا، ما زالت الأطراف السورية قادرة على استعادة زمام الأمور، وأدعوها جميعا إلى أن تتحلى بالمسؤولية تجاه شعبها الذي يُقتل ويُشرد يوميا، بعيدا عن التأثير بتدخلات خارجية هنا أو هناك، أو تطلع لأن يسود طرف على الآخر، لا يوجد رابع أو منتصر في سورية فالكل سيخرج خاسرا.

أيا كان مستوى الحسم العسكري على الأرض لصالح طرف أو لآخر، فإن هذا الحسم لن يطول ولن يقدم استقرارا للشعب السوري، فالتحديات التي تواجهه أكبر وأهم من نتائج المعارك، ملايين النازحين واللاجئين ومئات الآلاف من الضحايا ودمار لمدن بأكملها واقتصاد منهيار، وتكريس لمصالح طويلة الأجل لأطراف خارجية لا تتفق مع مصالح الشعب السوري، والأخطر من كل هذا، هو ما تكرر خلال السنوات الماضية من تمزق طائفي وعرقي يهدد أي طموح في التعايش المشترك.

لذلك، فإنني سأظل أكرر أن الأوضاع في سورية لن تستقيم بمجرد حسم عسكري، فمواجهة تلك التحديات تستلزم عملية سياسية شاملة ومتوازنة، وأدعو الأمين العام مجددا، من خلال مبعوثه الخاص، إلى البدء في أسرع وقت لإعداد لمفاوضات بين الحكومة وأوسع طيف ممكن من المعارضة، بلا انتقائية أو مواءمات تهدد استقلالية القرار السوري، ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعلى

الدول من ناحية، والتدخلات الأجنبية من ناحية أخرى. ما زالت حالة التنافس السياسي تعوق البدء في مفاوضات جادة بين الأطراف السورية. إن اختلاف الآراء فيما يتعلق بتقييم أو تأريخ مسببات الأزمة السورية وعوامل اشتعالها وشحذ الاقتتال بها، لا يجب أن يظل عائقا أمام المجتمع الدولي، فنحن الآن بصدد صراع واضح المعالم يرقى لمستوى الحرب الشاملة التي لن تهدأ بدون حل سياسي.

ودعوني، في هذا الصدد، أن أكرر مجددا العناصر التي حاولنا خلال الفترة الماضية أن نعكسها في تحركات مصر، سواء من خلال اتصالاتنا بأطراف الأزمة، بما في ذلك المعارضة السورية، أو من خلال مساعيها في مجلس الأمن، والتي نأمل في أن تسترشد بها جميع الأطراف المؤثرة.

أولا، لقد شهد الشعب السوري بأطفاله وأمهاته وشيوخه ورجاله خلال السنوات الـ ٦ الماضية، ما لا يجب أن يشهده أي إنسان من تشريد وقتل وتدمير لمستقبله، ومن ثم فإن مراعاة الوضع الإنساني لجميع السوريين أيا كانت انتماءاتهم، يجب أن يظل الأولوية الأولى للجميع بلا استثناء، وذلك بصرف النظر عن الأهداف، فتحقيق الديمقراطية والحرية من ناحية ومكافحة الإرهاب من ناحية أخرى، ليست مبررا لتمزيق المجتمع أو قتل الأطفال أو الانتقام من طوائف بعينها من خلال الإعدامات.

ثانيا، إن استشرى الإرهاب في سورية ليس وهما أو أمرا مبالغا فيه أو موضوعا يمكن الاستخفاف بأهميته وتأثيره في الأحداث على الأرض، عشرات الآلاف من الإرهابيين والمرترقة، وأفكار متطرفة آخذة في التغلغل بدعم من الخارج، وجماعات وأطراف اختارت بكامل وعيها دعم التطرف والإرهاب سياسيا وعملياتيا على الأرض، بما في ذلك من خلال التعاون المباشر مع جبهة النصرة أو جبهة فتح الشام أو دعمها سياسيا. ولقد حان الوقت لمواجهة هذه الظاهرة

الرئيسين المشاركين، إلى مضاعفة جهودهم بغية إحياء التفاوض على وقف الأعمال القتالية، وهو أمر حاسم بالنسبة لتقديم المساعدات الإنسانية واستئناف العملية السياسية.

ويجب على مجلس الأمن، من جانبه، أن يواصل الاضطلاع بدوره كضامن للسلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويجب أيضا أن نرقى إلى مستوى مسؤولياتنا في ضوء التدهور المستمر للحالة في الميدان. وفي ذلك الصدد، يجب أن تركز جهودنا على إنهاء العنف، وخاصة على كفالة استئناف وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء سورية من خلال تنفيذ القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

وبالإضافة إلى المساهمة في الخروج بالاستجابات الواقعية للحالة الإنسانية الكارثية في مدينة حلب، نعتقد أن نهجا عالميا للأزمة السورية ضروري أكثر من أي وقت مضى، ينطوي خاصة على معالجة الجوانب السياسية والأمنية كجزء من مناقشة أوسع نطاقا بشأن الإرهاب والتطرف وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن النزاع الذي يضرب سورية يتجاوز حدودها ويدخل في إطار الرأي العام، وهو من أنشط ساحات القتال، كما شهدنا في هذه القاعة. وقد ذكر بشكل قاطع أن الأزمة الإنسانية في سورية هي أكبر كارثة في القرن الحادي والعشرين. لقد تساءل البعض عن أخلاق الذين يدافعون عن الحكومة السورية، وفي ذلك الصدد يدعون إلى عدم الإفلات من العقاب عما يحدث في الميدان هناك.

وللأسف، يبدو أن الأصوات الأخلاقية بيننا تتجاهل ما أسفرت عنه أعمالهم في العراق وليبيا قبل اندلاع النزاع في سورية. ونتساءل: ماذا يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل حتى يحاسب المسؤولين عن تأجيج هذه النزاعات أمام العدالة،

أساس بيان جنيف، وذلك للبدء في المرحلة الانتقالية التي سيتم الاتفاق عليها بين الأطراف السورية.

كما أدعو الأمين العام أيضا إلى مقاومة أي ضغوط تحول دون إتمام تلك المفاوضات في أسرع وقت ممكن، وأدعوه إلى الإعلان صراحة عن أي طرف يعوق تلك المفاوضات. فقد حان الوقت ليتحمل كل طرف مسؤوليته أمام الشعب السوري وأمام التاريخ.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الذين أخذوا الكلمة قبلي في شكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وأود أيضا أن أكرر عميق قلق وفد بلدي في ضوء انتشار وتكثيف النشاط العسكري في شرق حلب، الذي أودى بحياة العديد من الضحايا، بمن فيهم العديد من الأطفال، وأجبر الكثير على الفرار. ويدعو وفد بلدي إلى تسليط الضوء على الفظائع التي زعم أنها ارتكبت، لا سيما مقتل ٨٢ شخصا، كما ذكرت التقارير اليوم.

ونكرر إدانتنا للتدمير المستمر للهياكل الأساسية العامة، مثل الأسواق والمدارس ونظام توفير المياه، ولكن أيضا للمرافق الطبية، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). وهذا يؤدي بنا إلى الدعوة مرة أخرى إلى وقف الأعمال القتالية، أي الامتنال للهدنة الإنسانية، مما يمكن العاملين في المجال الإنساني والطبي من مساعدة المحتاجين في حلب. ونشير أيضا إلى المسؤولية التي تقع على الأطراف المتحاربة، وتحديدًا على الحكومة، من حيث احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إن الجانب الإنساني للأزمة أحد أعراض الأزمة السياسية. إننا نحدد دعوة أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، وتحديدًا

وتنظيم القاعدة هو ضمان للسلام والاستقرار في المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك المدن التي تخضع لسيطرة سلطات البلد.

ويؤسفنا استخدام المعاناة الإنسانية للنهوض بمجادول الأعمال المحددة للبلدان الأخرى، وهو ما لا يفيد بأي حال من الأحوال شعب سورية. ونكرر التأكيد على أن هذه الأزمة الإنسانية التي سببتها أكثر من خمس سنوات من الحرب والمدفوعة من الخارج، يجب تحليلها بطريقة متوازنة. نصر على أن المسألة الإنسانية تتطلب نهجا متوازنا وموضوعيا ومحايذا.

في الآونة الأخيرة، لاحظنا أن أكثر من ١٠.٠٠٠ من المدنيين فروا من المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين بحثا عن السكن والغذاء والأدوية، التي حرمتهم منها جبهة النصرة وحلفاؤها. لذلك نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق التي تم تحريرها من الإرهابيين، من أجل تقديم المزيد من الدعم إلى السكان السوريين. كما نتفق مع الفكرة بأن الجماعات الإنسانية والفريق الدولي لدعم سورية، اللذين يعملان على وقف الأعمال العدائية، يجب أن يواصل عملهما، لأن مشاركة عدد أكبر من البلدان المجاورة، فضلا عن المجتمع الدولي، في إيجاد حل للشعب السوري سيكون مفيدا بشكل هائل.

وفي الختام، نؤكد من جديد أن الحل السياسي والسلمي هو الخيار الوحيد الممكن لتحقيق السلام والاستأهداف قرار في سورية. لذلك نحن بحاجة إلى دعم الجهود الدبلوماسية الجارية التي يبذلها المبعوث الخاص ومحاولاته لاستئناف محادثات السلام في جنيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سادلي الآن بيان بصفتي الوطنية.

سيظل مجلس الأمن هذا تحديدا مسطورا في سجل التاريخ. وسيتعين الإجابة عن العديد من الأسئلة. هل كان

لكفالة عدم تكرار الخطط التدخلية التي تسببت في هذه الفوضى، التي تستحق الإدانة؟

وبلدنا يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في سورية، كما أعربنا في مناسبات عديدة. إن الشعب السوري ضحية للتراع المسلح الذي يؤججه التدخل الأجنبي والخطط الجيوسياسية المحددة، التي تنتهك سيادة ذلك البلد.

وفي تلك الدينامية السلبية، ينبغي أن ندرك حقيقة أن الإرهاب هو السبب الرئيسي للتراع وآثاره السلبية. لقد تركزت جبهة النصرة في شرق المدينة، مما أدى إلى فوضى حقيقية، وإنشاء روابط مع ما يسمى بالمعارضة المعتدلة. وذلك التحالف، بدلا من البحث عن أمن المدنيين في شرق حلب، منعهم من مغادرة المنطقة، حتى من خلال استخدام القوة، كما ذكر العديد من الأشخاص المشردين الذين تمكنوا من مغادرة المنطقة.

ولو نُفذ اتفاق ٩ أيلول/سبتمبر بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، فإننا كنا سنواجه سيناريو أكثر تشجيعا. وعدم رغبة الجهات الفاعلة ذات الصلة للتمييز بين ما يسمى بالمعارضة المعتدلة من تهديد جبهة النصرة وحلفائها الآخرين هو السبب الحقيقي لانهايار المفاوضات. ذلك إلى جانب القصف المتعمد من جانب التحالف العالمي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على المواقع التي تسيطر عليها القوات السورية، قد أنهى تدمير جميع المحاولات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في سورية.

وبلدنا مقتنع بأن لسورية الحق في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية ضد الاعتداءات التي ترتكبها المنظمات الإرهابية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الحكومة السورية تبذل جهودا كبيرة جدا لمكافحة آفة الإرهاب على أراضيها. إن استعادة كل المناطق التي استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية

الحكومة السورية السيطرة على شرق حلب وحان الآن وقت المبادرات الإنسانية العملية. ولا ينبغي للسكان الباقين هناك أن يضطروا إلى الرحيل، على الرغم من أن بعض المدنيين قد يرغبون في مغادرة تلك المدينة المدمرة. لكن الأعمال العسكرية قد توقفت.

لقد انتهى الآن هذا الفصل الصعب جداً المتعلق بالحالة في شرق حلب. ولنأمل أن يكون هذا بالفعل شرطاً مسبقاً لبدء بذل الجهود السياسية الرامية إلى استئناف المفاوضات، كما قال السيد دي ميستورا في الآونة الأخيرة. وينبغي أن يكون هناك دعم إنساني واسع النطاق لشرق حلب، لأولئك الأشخاص الذين غادروا المدينة والذين ما زالوا هناك. وينبغي وضع شروط مسبقة حتى يتمكن أولئك الذين غادروا المدينة من العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سورية): شكراً سيدي الرئيس. هناك حكمة للروائي الروسي تولستوي تنطبق على بعض الموجودين في هذه القاعة، والحكمة تقول: "قبل أن تصدر الأحكام على الآخرين، احكم على نفسك!". أما أفلاطون فقد قال كلاماً جميلاً أيضاً مفاده: "كلما كبرت الكذبة، سهل تصديقها".

سيدي الرئيس، فهمت من الزميلة الممثلة الأمريكية أن الحكومة السورية هي التي ارتكبت المجازر وجرائم الإبادة البشرية نيابة عن حكومات بلادها المتعاقبة، في فيتنام وكوريا وفلسطين والعراق وليبيا ونيكاراغوا ورواندا ومنطقة البحيرات العظمى وغرينادا وكوبا وفنزويلا ويوغوسلافيا. ولذلك فأنا أستهل بياني هنا للإعلان عن براءة حكومي من هذه الجرائم والمجازر. وربما تصدر قريباً كتاباً أبيض لتوضيح موقفنا من هذه الاتهامات.

يجب سقوط حلب بالطريقة التي سقطت بها؟ لماذا لم تتمكن من منع وقوع المذابح؟ لماذا لم تتمكن من تنظيم إجلاء جميع المدنيين من شرق حلب بعد أشهر من الحصار؟ هذا اجتماع طارئ لمجلس الأمن، ولهذا سيكون بياني مباشراً.

أؤيد تماماً الدعوة التي وجهها الأمين العام، وأدعو الحكومة السورية والذين اعترفوا بنفوذ على أطراف النزاع إلى القيام بكل ما في وسعهم لتسهيل التوصل إلى اتفاق ينص على إجلاء عاجل للمدنيين، وانسحاب المقاتلين المتبقين، ووصول المساعدات الإنسانية العاجلة، فضلاً عن تقديم المساعدات الطبية للسكان.

ليس من الضروري أن تسقط حلب بأي طريقة أخرى... ولا حاجة إلى سقوط حلب بهذه الطريقة. وليس من الضروري أن تُكتب اليوم صفحة قائمة أخرى من التاريخ. وستواصل إسبانيا العمل بشكل وثيق مع نيوزيلندا ومع مصر لتفادي ذلك.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود تقديم إيضاح موجز لكنه هام رداً على النداء الذي وجهه الرئيس: ربما لم تتم ترجمة كلامي على نحو صحيح، أو ربما لم أقل بوضوح كاف ما قصدته في بياني. إن الواقع هو أن الاتفاق الذي أشرتم إليه، والذي دعوتكم له - قيامنا بإخراج المقاتلين - قد تم التوصل إليه قبل ساعات قليلة، ويجري تنفيذه. إن المقاتلين، جنباً إلى جنب مع أسرهم والجرحى، يغادرون في الاتجاهات التي يختارونها، بما في ذلك نحو إدلب.

وتلقينا خلال الساعة الماضية معلومات تفيد بأن الأنشطة العسكرية في شرق حلب قد توقفت. وليس هناك شك بشأن وقف الأعمال العدائية أو العمليات الإنسانية: أحكمت

كل حكومة في حماية مواطنيها من الإرهاب، كما هو حال الحكومة السورية، مع مراعاة القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي طبعاً. وأنفي بشكل قاطع كافة التقارير المفبركة التي يستخدمها مندوبو الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا ومن معهم حول استهداف الحكومة السورية لمواطنيها في مدينة حلب. وأؤكد أن كل ما قامت به الحكومة السورية منذ بدء العمليات في حلب من فتح معابر آمنة - حتى للمسلحين أنفسهم - وتأمين مراكز إيواء وإصدار قرارات عفو وتقديم كافة أشكال المساعدات الغذائية والطبية إنما كان هدفه الأول والأخير هو حماية المدنيين والحرص على حياتهم.

ودعوني هنا أظهر لكم بعضاً من الصور. هذا ما يقوم به الجيش السوري في حلب، جندي سوري يجعل نفسه سلباً لامرأة كي تتزل من السيارة. جندي سوري يجعل من نفسه جسراً لكي تتزل امرأة من عربة أقلتتها من منطقة شرق حلب. هذا ما يفعله الجيش السوري. جندي آخر يحمل امرأة مدنية تحاول الهروب من شرق حلب، من مناطق الإرهابيين، يحملها على كتفيه. جنود سوريون ينظمون توزيع المساعدات الإنسانية على المدنيين بعد أن تركوا شرق حلب. لدي الكثير من الصور ولكنني أعرف أن الوقت لن يُسعفنا.

إن ما يثير الدهشة أن كافة تقارير مجلسكم قد أشارت إلى وجود عشرات الآلاف من الإرهابيين المرتزقة الأجانب في سورية من أكثر من مئة دولة، وهو ما أشار إليه مشكوراً زميلي الممثل الدائم لمصر.

ومع ذلك، فإن البعض وكعاداته في سعيه لحماية إرهابيه ينكر على الحكومة السورية واجبتها في التدقيق في هويات بعض الخارجين مع المدنيين، من بعض أحياء حلب التي كان يسيطر عليها الإرهابيون، وذلك لمنع تسللهم واستئناف أعمالهم الإرهابية على الأراضي السورية وربما على أراضي أي بلد آخر من بلدانكم فيما بعد.

لقد اعتاد بعض أعضاء هذا المجلس، ومنذ بداية الحرب الإرهابية المفروضة على بلدي، سورية، اعتاد على تقديم مشاريع قرارات والدعوة إلى عقد اجتماعات عاجلة وتقديم إحاطات طارئة استناداً إلى معلومات مفبركة وتقارير مضللة وشهادات زور وذلك كلما أحرز الجيش السوري وحلفاؤه تقدماً في مواجهة الجماعات الإرهابية المسلحة التي تدعمها نفس حكومات هذه الدول، جماعات إرهابية وليس مدنيين. والحال لا يختلف هنا اليوم، فقد استعجل أكبر موظف في هذه المنظمة، وهو الأمين العام، الذي لم يبق على ولايته غير أسبوعين كما تعرفون أو عشرين يوماً، استعجل في إصدار بيان حول الوضع في مدينة حلب مبني على معلومات غير مؤكدة كما أشار بيانه نفسه، حيث قال: "إن الأمم المتحدة غير قادرة على التحقق بشكل مستقل من هذه التقارير". إذا لم يكن الأمين العام قادراً على التحقق من هذه التقارير فلماذا يصدرها في بيان رسمي للتشهير بالحكومة السورية وحلفائها الذين يحاربون الإرهاب؟

ويحق لنا هنا التساؤل أيضاً كيف يمكن للأمم المتحدة - التي يفترض بها أن تكون مصدر معلومات ذا مصداقية - أن تصدر بيانات وتطلق أحكاماً بالاعتماد على مصادر مشبوهة، إلا إذا كان هدف البعض في هذه المنظمة هو خدمة أجندات بعض الدول في التحريض على الحكومة السورية وحلفائها وتقديم الغطاء السياسي والإعلامي للمجموعات الإرهابية التي تأتمر بأمرها.

السيد الرئيس، أؤكد مجدداً لكم وللسادة الأعضاء ولتلك الدول التي ما زالت تضع اعتباراً واحتراماً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، أؤكد لكم جميعاً أن ما تقوم به الحكومة السورية وحلفاؤها في مدينة حلب وباقي المدن السورية هو ممارسة للواجب الدستوري والقانوني المفروض على عاتق

أنفي بشكل قاطع صحة أي تخريصات وادعاءات وهلوسات أطلقها البعض في كلماتهم، حول حدوث أعمال انتقام وترويع وإعدامات ميدانية في حق المدنيين، وأما ملاحقة الإرهابيين واستهدافهم فهو أمر يقع في صلب الصلاحيات الدستورية للحكومة السورية كما فعلتم أنتم في شوارع نيس وباريس ولندن وبوسطن وأوكلاهوما وكارولينا الشمالية، والقاهرة وسيناء وتونس وبومباي ونيجيريا وكينيا وتزانيا.

ختاماً، أود أن أشير إلى أنه من المستغرب للغاية أن الزميل السفير البريطاني قال إنه لا يصدق أن هناك إرهاباً في حلب تقاومه الحكومة السورية، وهو ممثل دائم ساهم بنفسه هو وزملاؤه ممن سبقوه في اعتماد ١٦ قراراً عن سورية، ٨ منها بشأن مكافحة الإرهاب، وهي كلها اعتمدت بسبب الأزمة السورية، وكلها تنص على حق الحكومة السورية ومشاركة دولكم الأعضاء في محاربة الإرهاب في سورية والعراق، فكيف يستوي إنكاره لوجود إرهاب في سورية مع وجود ٨ قرارات حول مكافحة الإرهاب وافق عليها بلده نفسه؟.

في الختام، تصحيح بسيط أسمح به لنفسه، ذكرت في بيانكم، وتساءلت الحقيقة هل كان علينا أن ننتظر سقوط حلب، تصحيح بسيط إذا سمحتم لي، حلب لم تسقط فهي مدينة سورية، حلب تم تحريرها من الإرهاب ومن تلاعب رعاة الإرهاب بسلامة وأمن وسكانها، إذن حلب عادت إلى كنف الدولة، كنف الوطن ولم تسقط.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.

ولدي عشرات الصور التي تظهر هؤلاء الإرهابيين الذين كانوا يقطعون الرؤوس ويأكلون الأكباد وهم يحاولون الفرار من شرق حلب مع المدنيين مرتدين زياً نسائياً، هؤلاء الأبطال ارتدوا لباساً نسائياً لكي يهربوا مع المدنيين من شرق حلب، لكن تم إيقافهم من قبل الجيش السوري. إن قمة النفاق أيها السادة أن يستمر التحريض على الحكومة السورية، استناداً لتقارير وشهادات مصدق عليها فقط من مندوبي من دعا لعقد هذه الجلسة وأجهزة استخباراتها، وفي نفس الوقت تصم آذانهم وتعمى عيونهم عن سماع ورؤية شهادات أهلنا في مدينة حلب الذين حررهم الجيش السوري وحلفاؤه والتي بثتها وكالات أنباء أجنبية وليست سورية فقط، حول معاناتهم من ممارسات جماعات إرهابية مسلحة يقودها إرهابيون أجانب لا يتحدثون اللغة العربية.

إن قمة النفاق أيضاً أيها السادة أن يصبر مندوبو هذه الدول، واستناداً إلى ذات التقارير على القول إن الحكومة السورية تحاصر شعبها، وتمنع عنه الدواء والغذاء في مقابل استمرار ذات الدول في إنكار حقيقة أن عشرات المستودعات التي كانت تسيطر عليها المجموعات الإرهابية المسلحة في حلب مليئة بجميع أشكال المؤن الطبية والغذائية المحرمة على المدنيين. أيعقل لأي ذي عقل أن يصدق لوهلة أن عشرات آلاف الإرهابيين الذين كان يحاربهم الجيش السوري في حلب قد استمروا لأكثر من أربع سنوات في إرهابهم واستهدافهم للمدنيين والجيش السوري والبنى التحتية، لولا أن رعاة الإرهاب وبعضهم من دول داخل المجلس قد دأبوا على تزويدهم بمختلف صنوف الأسلحة والحماية، هذا سؤال.